المحاضرة الرابعة: علم الجرح والتعديل

نشأة علم الجرح والتعديل واهميته:

يعد علم الجرْح والتعديل من أدقِّ علوم السُّنة، وأجلِّها قدرًا ومبدأ نشأته كان مع نشأة الرواية في الإسلام وأول من تكلَّم فيه الصحابة(رضي الله عنهم)، فكانوا فيتثبتون فيما يُنقل إليهم من حديث رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، فالتحري والتوقي في الرواية والتفتيش عن الرِّجال قد بدأ في فترة مبكِّرة وهناك من صِغار الصحابة من جرح عددًا من الرواة من التابعين، ولَمَّا انتشرت الفتن، وظهر أصحاب البدع، والأهواء زادات الحاجة لهذا العلم للذبُّ عن السنة وصونها ممَّن يطعن فيها، وكان لا بد لأهل هذا العلم من معرفة الرواة والوقوف على أخبارهم بدقَّة، للحكم بصدقهم أو كذبهم حتى يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود من الأخبار .

تعريف علم الجرح والتعديل:

هو: علمٌ يبحث عن جرح الرواة، وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ لقبول روايتهم أو ردها.

والجرح اصطلاحًا: وصف الراوي بصفاتٍ تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها".

والتعديل اصطلاحًا: وصف الراوي بصفاتٍ تقتضي قبول روايته والحكم عليه بأنه عدلٌ أو ضابط.

مشروعية الجرح والتعديل :

لا يعد الجرح والتعديل من الغيبة المحرمة ودلَّ على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع.

فمن أدلة القرآن:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ دلت الآية الأولى على وجوب التبيُّن والتثبت من حقيقة الأخبار المنقولة، وتعتبر هذه الآية أصْلٌ في اعتبار العدالة والضبط في الرواة، وفي الآية الثانية طلب الله تعالى العدلَ والرِّضا في الشهود وطلب الرِّضا والعدل في حديث رسول الله(صلى الله عليه وسلم) الذي المصدر الثاني في التشريع، أوْلَى من أن يُطلب في الشهادة.

ومن أدلة السنة:

حديث عائشة(رضي الله عنها) قالت: استأذن على النَّبي(صلى الله عليه وسلم) رجل، فقال(صلى الله عليه وسلم): (ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة أو بئس أخو العشيرة. فلما دخل ألان له الكلام. فقلت له: يا رسول الله، قلت ما قلت، ثم ألنت له في القول، فقال: أي عائشة، إنَّ شرَّ الناس منزلةً عند الله من تركه أو ودعه الناس، اتقاء فحشه)، فوجه الدلالة من الحديث أنَّه النبي(صلى الله عليه وسلم) قد تكلَّم في لرجل على وجه الذمِّ لمصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خُلقه؛ ليحذرَه السامع.

إجماع أئمة الحديث:

فقد أجمع أئمَّة الحديث قاطبةً على أنَّ جرح الرواة وأهل البِدع والفسَّاق لا يُعدُّ من الغِيبة المحرَّمة، بل هو واجبٌ ومستحبّ عند الحاجة.

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها عند الائمة:

جعل الحافظ ابن مراتب الجرح والتعديل اثنتي عشر مرتبة، ونسوردها هنا بحسب قوة ضبط الراوي وقبول روايته والاحتجاج بها:

المقبول حديثهم

١- ذكر الصحابة لشرفهم وانهم كلهم عدول، إما من حيث الضبط فانهم يتفاوتون.

٢- ما دل على المبالغة في توثيقه كقولهم:(فلان إليه المنتهى في التثبت)، أو جاء على صيغة أفعل كقولم :(فلان أثبت الناس) أو بتكرار الصفة لفظاً : كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

٣- ما دل على التوثيق وأفرد بصفة: كثقة ، أو متقن ، أو ثبت.

وهذه المراتب الثلاثة يُصنَّف حديث رواتها في قسم الصحيح.

٤- ما دَّل على العدالة مع الإشعار بخفة ضبطه وقصّر عمن قبله قليلاً: كصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس، صالح الحديث، يكتب حديثه، مَحلهُ الصدق.

وهذه المرتبة يُصنف رواتها من قبيل الحديث الحسن.

من لا يحتج بحديثهم على الانفراد، وإنما يصلح للشواهد والمتابعات.

٥- ما دَّل على العدالة، مع الدلالة على خفة ضبطه مثل :صدوق سيء الحفظ ، او صدوق يهم ، أو صدوق يخطأ، او له اوهام ، او تغير بأخره ،

٦- ما دل على التعديل فقط، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من اجله، وليس له من الحديث إلا القليل، ويشار اليه: **بمقبول** حيث يتابع ، وإلاّ فلين الحديث .

٧- من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق، ويشار إليه **بمستور** .

٨- من لم يوجد فيه توثيق معتبر، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين، والإشارة اليه **بضعيف،** أو يُضّعف، أو تُكلّم فيه، أو سيء الحفظ .

من لا تقبل روايتهم :

٩- من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، ويقال فيه : مجهول.

١٠- من لم يوثق وضعف مع ذلك بقادح ، أو صُرِّح بعدم كتابة حديثه، ويقال فيه : متروك الحديث، أو ساقط ، ونحوها.

١١- من اتهم بالكذب ونحوه ، ويقال فيه : متهم ، أو ومتهم بالكذب.

١٢ – من اطلق عليه اسم الكذب أو الوضع: مثل كذاب،او وضاع ، أو يضع

وهذه المراتب الأربع لا يُحتج برواتها ولا يُبحث لهم عن شواهد ومتابعات واحاديثهم مردوة، ولا تنجبر.

أهم قواعد الجرح والتعديل

وضع الأئمة النقاد قواعد في الجرح والتعديل سنذكر اليسير منها لمزيد الفائدة:

القاعدة الأولى: ثبوت العدالة لا يقتضي الضبط.

مثال: (فرقد بن يعقوب السبخي).

قال يحيى بن معين: ليس بذاك.

وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح، ليس بقوي في الحديث.

وقال البخاري: في حديثه مناكير.

قال ابن حجر: صدوق عابد، لكنه لين الحديث كثير الخطأ.

القاعدة الثانية: لا يُقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية.

قال الذهبي: اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع اسم الجهالة عنه، وهذا يسمى مستور، ومحله الصدق، ويقال عنه شيخ.

مثال: (إبراهيم بن إسماعيل السلمي).

وقال أبو حاتم: مجهول،وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال عنه: شيخ.

وقال ابن حجر: مجهول الحال.

القاعدة الثالثة: اذا خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح مجملا غير مبين السبب،

إذا صدر من عارف بسباب الجرح ، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله.

مثال: (الربيع بن مطرق)

قال فيه الإمام يحيى بن معين:" كوفي ضعيف" .

وهنا قبل جرح الامام يحيى بن معين للربيع بن مطرق وان لم يذكر السبب لانه ناقد عارف باسباب الجرح ولم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله.

س/ هل يقبل الجرح إذا صدر في راوي ليس فيه تعديل إذا كان الجارح متكلم فيه، وكان الجرح غير مفسر؟

ج: لا يقبل الجرح أبداً لأن الأصل متكلم فيه فكيف يؤخذ بجرحه، وهذا إذا كان الجرح غير مفسر، أما إذا كان مفسراً فإنه يقبل الجرح أو يستأنس في كلامه.